الامور التي كانت بامس الحاجة اليها: طاقة عمل رخيصة استغلت رغما عنها»[1]

ومهما يكن فان الانقسام الطائفي ـ الطبقي في مجال العمالة في اسرائيل، لا يخفي حقيقة الجهد الذي بذله اليهود الشرقيون في تطوير الاقتصاد الاسرائيلي بفروعه المختلفة، خصوصا في الزراعة والبناء والصناعة، بصفتهم عمال بسطاء من صغار المهنيين او غير المهنيين. ففي الزراعة مثلا، ساهموا في انشاء عشرات المستوطنات الزراعية خاصة في المناطقة الحدودية النائية، التي هدفت اسرائيل الى خلق واقع ديمغرافي يهودي فيها، وذلك من خلال نقلهم اليها. كذلك ساهموا في تطوير المستوطنات الزراعية القديمة، عبر استخدامهم في فروعها الزراعية التي تطلبت عملا شاقا ومتواصلا، كالحمضيات والكروم والزراعات الاولية للصناعة وغيرها. ويمكن القول ان الجزء الاكبر من عملية ترميم فرع الحمضيات في اسرائيل بعد الازمة الشديدة التي اصابته اثناء حرب ١٩٤٨، قد وقع على كاهل العمال الزراعيين من اليهود الشرقيين، اذ ان نسبتهم بين العاملين في هذا الفرع وصلت، وفق احصاء السكان لسنة ١٩٦١، الى ٥٠,٦٪ مقابل ١٤,٣٪ فقط من العمال الاشكناز. اما نسبتهم في فرع زراعة الخضراوات في السنة نفسها فقد وصلت الى ٥٢,٨٪ مقابل ١٤٪ من الاشكناز، وفي فرع زراعة الحبوب ٣٢٪ مقابل ١٧٪[2]. كذلك ساهم العمال اليهود الشرقيون في تطوير القاعدة الزراعية عبر اسهامهم في استصلاح مساحات جديدة من الاراضي بعد قيام اسرائيل، بواسطة تجفيفها من المستنقعات، واقتلاع الصخور والبساتين القديمة واعادة ترميم اراضي مهجورة، وما شابه ذلك من اعمال شاقة. وشاركوا ايضا في تنفيذ مشاريع ري عديدة وفي غرس عشرات الآلاف من الدونمات بالغابات تحت اشراف الكيرن كاييمت. وكانت مساهمتهم هذه كبيرة في جميع المشاريع المذكورة؛ فمثلا، اشارت الاحصاءات الاسرائيلية الى ان اكثر من ٧٥٪ من عمال الاحراش بعد قيام اسرائيل، كانوا من العمال اليهود الشرقيين، مقابل ١٤٪ فقط من الاشكناز[3].

اضـافة الى فرع الزراعة، فقد استغل العمال اليهود الشرقيون في تنفيذ مشاريع البناء الواسعة بعد قيام اسرائيل، بصفتهم طاقة عمل رخيصة وواسعة. والجدير بالذكر ان فرع البناء، كان من اكثر الفروع الاقتصادية التي اثرت وتأثرت بالهجرة الجماعية بعد قيام اسرائيل. فمن جهة حدث طلب متزايد في السوق على البناء المعد للسكن، ومن جهة اخرى توفرت طاقة عمل كبيرة لهذا الفرع، امكن استيعابها في مشاريعه الواسعة، خاصة منذ منتصف الخمسينات مع بدء انشـاء مدن التطوير الجديدة، وبعد وصول الفرع الزراعي الى حالة من الاشباع فيما يتعلق بأستيعاب الايدي العاملة، في حين لم تكن الصناعة قد تطورت بعد الى درجة كافية لاستيعاب طاقة عمل كهذه. وعموما، فان فرع البناء يعتبر مصدر عمالة دائم في الاقتصاد الاسرائيلي منذ قيام اسرائيل، حيث يستقطب بشكل عام نحو ٩ ـ ١٠٪ من العاملين في القطاع المدني[4]. ويشكل اليهـود الشرقيون نسبة عالية بين العاملين فيه، وصلت سنة ١٩٦١، مثلا، الى ٣٨٪ متجاوزة نسبتهم الشاملة في طاقة العمل، التي وصلت في تلك السنة الى ٢٩,٧٪. وقد ازدادت هذه النسبة مع الوقت، حيث بلغت سنة ١٩٧٢، ٥٧٪ من سائر العاملين اليهود في فرع البناء، بينما لم تتجاوز نسبتهم في طاقة العمل خلال تلك السنة، الـ ٤٠٪ [5]. الا ان مساهمتهم الفعالة في تطوير فرع البناء بشقيه، البناء العام والبناء الخاص، لم تسفر عن تحسين اوضاعهم الاجتماعية، حتى من الناحية السكنية. وكان المستفيدون الرئيسيون من وراء تطوير هذا الفرع، الذي اثبت ربحيته في جميع المجالات، هم اولئك المسيطرين على فرع الانتاج، اي شركات البناء، المقاولين، الشركات الصناعية لمواد البناء والهيئات المالية. وكانت نسبة اليهود الشرقيين بين هؤلاء قليلة جدا، خاصة في الشركات التابعة لهيئة العاملين (حفرات هاعوفديم) في الهستدورت، التي كانت ولا زالت تدار